

او التمثيل الاول تتبع افراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحول فكله الا  
الاسفل عند المصنف والثاني هو الاعتداس الاصوي كقول الشافعي في التمييز حرام  
كالحزب وسيا في بسط الكلام عليهم ما ان ينال الله وقيل العلوم في هذه  
القول والقول يورد مقابلان كما في المثل قال في الكبير ما ملخصه ان الخلق  
لغرض لا يلوطن كل من القابلين على ما اراد الاخر لو اذنت على مراده فالخلق  
في التسمية اذ من يقول بانها كلها ضرورية لا يمنع بعضها بسوق ينفر من  
يقول بانها كلها نظرية لا يمنع بعضها صار ضرورية بالاحتياج الى نظرية  
تقل عن الخبز ههنا بل بما هو ان التصورات كلها ضرورية وان التصديق  
يقسم الى الضوري والنظري وفعل احتياجه لذلك وورد بعض العلم على  
فواجبه بان العبد لا تشره في شئ من العلوم بل هو مجبور في  
قال مختار وانه موثوق به في تقي وجهه ايضا كما في الكبير بان حصول  
العلم عقب التعريف او الدليل اصفوا لا قدرة على دفعه وقد كان  
ان الضوري في حاصله ما ذكره بايضاح ان الضوري كما يطلق في مقابلة  
النظري فيقسم بما تقدم يطلق في مقابلة الاكتساب فيقسم بما لا يكون  
محصلا مودر المخلوق فيكون احص من الضوري كما هو في الاول  
فالعلم يحصل بالانصاف المقصود حين كان مفضيا عينيه ففهمها  
قصدا ضروريا على الاول دون الثاني لانه مكتسب العبد فيصاح  
عينه واختلاف في النسبة المحاصلة في حاصله مع الايضاح  
ان البدعي يطلق على الضوري بالعمى الاول امد كور في العتق فلو  
مرد قاله ويطلق على ما لا يتوقف على شئ اصلا فيكون احص من الضوري  
لانفراد الضوري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفها على  
احدس والتجربة ثم قال تشبيه ذكر السعد في شئ امقا صد عن  
الامام ان اول مراتب وصول النفس الى الموتى سفور فاذا حصل  
وتوقف النفس على ذلك العمى فتصوره فاذا بقي بحيث لو ان ياتسبه  
سنة جامع بعد هاهنا امكنه يقال له حفظه ويقال لذلك الطلب تذكر  
ولذلك الوجدان ذكره وبين البدعي قول الامام السلف  
بين الخبر من عمدة اخلاق في جواز العطف على الضمير المحفوظ من

عنه

غير عادة المتخلص وهي في مثل ذلك مؤكدة لبين الاولي وتسقط ما قبل  
لا حاجة لبين الثانية لا في البينة لا يكون الا دبي مقدر والبدعي  
من يدهه لا مراد اعناه يقول شارح القول مجري القول فهو  
مجاز من بسط علاقته التعلق وانما المشا له مجاز عقلي من الاستدلال الالة  
لكن هذا قبل جعل القول شارح علما على التعريف اما بكونه فلا يجوز اذا  
الاعلام المقولة حقا في شرحها ههنا اي بالكنة او بالوجه ليصدق  
على جميع اقسام المعرف وما ذكره لتفصيل المجاز الثاني من جزى الاسم وما  
سميته قولا فلا ينبغي ان يجعل على التعريف بفتح الراء وعلله شارح التميم  
فان في الاصل مركب والقول يرد في التوكيد ويسمي ايضا معرف بالاسم الرا  
وتعريفها اطلاق التعريف عليه مجاز عقلي من الاستدلال الالة وما اطلاق  
المعروف عليه مجاز من بسط علاقته التعلق اي معرف به بفتح الراء لكن  
هذا قبل جعلها علميا اما بكونه فلا يجوز كما مر فان تعريف على كونه  
ما هو صلبه في التصور يذعي بالقول المشا وبالعرف وبالعرف وبالعرف وبالعرف  
واقفة على بعض المقصورات اي المتصورات في المصدي بمعنى اسم المفعول  
لان المعروف مقصور لا نضوي وعلى قيا من ذلك يقال في قوله وهو المصدي  
بفتح الراء المصدي بفتح الراء بفتح الراء وقوة على بعض المصداقات بمعنى  
المصداقات بفتح الراء للاسنان احقر زيد عن احسان القاطع على  
قلنظن ان قال في الكبير ويطلق الابهتال على النظر والتمامل في قلنظن  
اهو ثم انه في القاموس ولا في المختار وفيه ما انه يقال بهلته كمنه اي  
خلية مودر ية كما بهلته في جمل ان يكون الابهتال في كلامه فتقال  
من بهله اي خلاه مع رايه اي قلنته لك المنطقه مع رايهم اي لا تعرف  
عليهم بل تسام لهم وعلى كل من وتكلمت للبيت وال في العقل للكمال  
اي للمهد والمهدود وقال الفقيه الذي هم ارباب هذا الفن وبهذا  
يصدق ما يقال ان العموم لا يعرفون ان التوصل الى التصديق يسمى حجة  
مع انه عقلا اقول يود على الشراعت الاول ان كان انما استنبط  
ان يقول قال بغا المعرف الثاني ان صنيعه هو ان اعتبار بان  
هذا الفن ليسوا كاملين وعمومه ظاهرا الفساد قتاهل ويسمي اي